بسم الله الرحمن الرحيم

الهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان تدين بشدة استمرار الإبادة الجماعية في قطاع غزة التي يرتكبها نظام الاحتلال الإسرائيلي، وتحث على وقف فوري لإطلاق النار وتدعو إلى المساءلة الدولية لمقاضاة قوات الاحتلال الإسرائيلي على جرائم الحرب الموثقة وجرائمها ضد الإنسانية.

جدة، 17 يوليو ٢٠٢٥: جددت الهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان لمنظمة التعاون الإسلامي، خلال دورتها العادية الخامسة والعشرين، تضامنها الثابت مع الشعب الفلسطيني، وأدانت بشدة العدوان الهمجي المتواصل لقوات الاحتلال الإسرائيلي على الأراضي الفلسطينية المحتلة، وخاصةً في قطاع غزة. وأعربت الهيئة عن قلقها البالغ إزاء حجم المعاناة الإنسانية غير المسبوق في قطاع غزة، ودعت إلى وقف فوري وشامل لإطلاق النار. كما شددت الهيئة على وجوب الالتزام بوقف كامل للحرب دون استثناء، وأن يرافقه وصول فوري وغير مقيد للمساعدات الإنسانية لمواجهة الكارثة الإنسانية غير المسبوقة التي تؤثر على أكثر من مليوني مدني فلسطيني محاصر.

ورغم مرور ما يقارب عامين على العمليات العسكرية الوحشية لقوات الاحتلال الإسرائيلي، والتي أسفرت عن مقتل أكثر من ٨٠ ألف فلسطيني، غالبيتهم من النساء والأطفال، وتشريد أكثر من ٢,٢ مليون شخص، تواصل قوات الاحتلال الإسرائيلي استهداف المدنيين والفرق الطبية والصحفيين والقوافل الإنسانية دون عقاب. وتُدمر البنية التحتية المدنية، بما في ذلك المستشفيات والمدارس والملاجئ، وتُحوّل أحياء بأكملها إلى أنقاض. حيث سلطت التقارير الميدانية الضوء على سياسات الإبادة الجماعية الممنهجة المتمثلة في التجويع والحصار والهجمات المتعمدة على جهود الإغاثة، والتي تُشكل انتهاكات واضحة للقانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان، بما في ذلك اتفاقيات جنيف ونظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية.

كما أكدت الهيئة مجددًا أن هذه الهجمات الإسرائيلية تُشكل إبادة جماعية وجرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية. وتدعم الهيئة الجهود الجارية أمام المحكمة الجنائية الدولية وتحث الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي على الانضمام وتوسيع دعمها للقضية التي تقودها جنوب إفريقيا أمام محكمة العدل الدولية. وفي هذا الصدد، شددت الهيئة على أهمية مواصلة جمع الأدلة والشهادات للإجراءات القانونية وأشادت بالدول التي اتخذت مؤخرًا إجراءات دبلوماسية وقانونية.

وأعربت الهيئة عن دعمها الكامل لولاية المقررة الخاصة للأمم المتحدة المعنية بحالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة، السيدة فرانشيسكا ألبانيزي، ونددت بجميع أشكال الضغط السياسي أو الترهيب أو التدابير العقابية الموجهة ضدها في أداء واجباتها بموجب القانون الدولي. حيث أكدت الهيئة أن نزاهة وفعالية نظام حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة تعتمد على الاستقلال والحياد الكاملين لأصحاب ولاياتها. وتدعو الهيئة جميع الدول الأعضاء والجهات الفاعلة الدولية ذات الصلة إلى دعم مبادئ ميثاق الأمم المتحدة وضمان حماية السيدة ألبانيزي من الانتقام، واحترام ولايتها وتمكينها من العمل دون تدخل لحماية حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني.

كما أعربت الهيئة عن قلقها البالغ إزاء التقارير التي تُفيد بتعرض طلاب الجامعات في الدول الغربية وأعضاء من المجتمع المدني في الولايات المتحدة وأوروبا للانتهاكات، ممن عبّروا عن دعمهم للقضية الفلسطينية وانتقدوا الأعمال

العدائية الإسرائيلية المستمرة وانتهاكات حقوق الإنسان في قطاع غزة وأجزاء أخرى من الأرض الفلسطينية المحتلة. وإذ تعرب الهيئة عن تضامنها مع هؤلاء الأفراد، فإنها تدعو المجتمع الدولي إلى اتخاذ التدابير المناسبة لحماية حقوقهم ودعمهم.

ولا تزال الهيئة تشعر بالقلق إزاء تدهور الوضع في الضفة الغربية المحتلة، حيث قُتل مئات المدنيين الفلسطينيين واعتقل الآلاف تعسفيًا على أيدي نظام الاحتلال الإسرائيلي منذ بدء التصعيد الإسرائيلي في أكتوبر ٢٠٢٣. حيث وثقت التقارير زيادة عنف المستوطنين وتدمير الممتلكات ومضاعفة القيود التمييزية على الحركة والوصول إلى الخدمات. ومما يثير القلق بنفس القدر، محنة المعتقلين الفلسطينيين، الذين يواجهون معاملة لا إنسانية، بما في ذلك التجويع والتعذيب والحرمان من الرعاية الطبية والإساءة الممنهجة. حيث تؤكد التصريحات العلنية التحريضية التي أدلى بها كبار المسؤولين الإسرائيليين، والتي تتضمن دعوات صريحة لإعدام وتعذيب السجناء الفلسطينيين، النية الإجرامية وراء هذه الانتهاكات.

كما تعتبر الهيئة أن استمرار العدوان والمعاناة في قطاع غزة يمثل فشلاً أخلاقياً وقانونياً للمجتمع الدولي، وخاصةً مجلس الأمن الدولي، الذي فشل حتى الآن في إنفاذ قراراته وحماية المدنيين الفلسطينيين. وتدعو الهيئة جميع الوكالات الإنسانية الدولية، بما فيها الأونروا، إلى حشد جهود الإغاثة فوراً وإنشاء ممرات آمنة لإيصال المساعدات والعلاج الطبي وإجلاء المدنيين.

وفي هذا السياق، ناقشت الهيئة بالتفصيل وضع حقوق الإنسان في غزة خلال دورتها العادية الخامسة والعشرين، التي اختتمت اليوم، وقدمت توصيات رئيسية لجميع الجهات المعنية. وعلى وجه الخصوص، حثت الهيئة (أ) الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي على تكثيف الضغط الدبلوماسي، بما في ذلك من خلال العمل المنسق للأمم المتحدة وتفعيل الأدوات القانونية المتاحة بموجب القانون الدولي؛ (ب) دعت الدول الأعضاء على اعتماد عقوبات سياسية واقتصادية وتجارية ضد نظام الاحتلال الإسرائيلي للضغط عليه للامتثال للقانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان؛ (ج) دعت المجتمع الدولي إلى زيادة المساعدات الإنسانية على الفور ودعم إنشاء ممر بري وجوي وبحري إنساني إلى قطاع غزة تحت إشراف دولي؛ (د) عبرت عن دعمها للإنشاء العاجل لآلية حماية دولية للمدنيين الفلسطينيين؛ (هـ) شجعت المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والمجتمع المدني في دول منظمة التعاون الإسلامي على توثيق الانتهاكات والإبلاغ عنها ودعم حملات المناصرة القانونية الدولية والوطنية ضد نظام الاحتلال الإسرائيلي؛ (و) أوصت الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي بدعم جماعي لعضوية فلسطين الكاملة في الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى.

وأكدت الهيئة مجددًا أن السلام الدائم والعدالة في المنطقة يتطلبان إعمال حق الشعب الفلسطيني غير القابل للتصرف في تقرير مصيره وإقامة دولة فلسطينية مستقلة عاصمتها القدس الشريف. وفي ختام دورتها العادية الخامسة والعشرين، جددت الهيئة التزامها بالعمل الوثيق مع آليات الأمم المتحدة ذات الصلة، بما في ذلك المقررة الخاصة للأمم المتحدة المعنية بحالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية ولجنة التحقيق التابعة للأمم المتحدة، لدعم جهود المساءلة الدولية وضمان العدالة للشعب الفلسطيني. noraalrshoud

****

211740-17/07/2025